الإصلاحات وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2010

جزيرة معيزي

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة

ملخص

غداة الاستقلال سعت الجزائر إلى توطيد علاقاتها مع المؤسسات التمويل الدولية بغية مساعدتها في دعم جهودها التنموية، ونجم عن هذه الخاصية أن دخلت الجزائر خلال الثمانينات في أزمة مديونية خانقة أدت إلى تعثر المسار التنموي وانتهاج سياسات واستراتيجيات بديلة للتنمية فكانت سياسات الإصلاح الاقتصادي .يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على انعكاسات برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفاتيح: الديون الخارجية، برنامج التثبيت الاقتصادي، برنامج التعديل الهيكلي ، التوازنات الاقتصادية.

Résumé

Après l'indépendance, l'Algérie a cherché à consolider sa relation avec les institutions financières internationales afin d'obtenir leur aide et être soutenue dans ses efforts de développement, mais cela l'a plongée durant les années 1980 dans une profonde crise de dette qui a entravé son parcours de développement et a donné lieu par conséquent à de nouvelles politiques et stratégies alternatives de développement qui se présentaient en guise de réforme économique .Cet article vise à mettre l'accent sur les répercussions du programme des réformes économiques en Algérie

Mots clés: Dette extérieure, Programme de stabilisation économique, Programme d'ajustement structurel.

Abstract

After the Independence, Algeria attempted to consolidate its ties with the international financial institutions in order to get support in its efforts to develop the economy but this strategy has led to a serious debt crisis that took place during the 1980s .The economy development rate was slowed and the need for new strategies to reform the economy became necessary.

Keywords: external debt, Program of economic stabilization, structural adjustment program.

المقدمـــة

إن الحـديث عـن الاقتصـاد الجزائـري وتحليـل قدراتـه التنمويـة يشـكل تحـديا لكـل دارس ، فقـد اتسـم هـذا الأخيـر بسـمة أساسـية انعكسـت علـى توازناتـه الاقتصـادية الكليـة، شـكل فيهـا التمويـل الخـارجي – **الديون**– مصـدرا أساسـيا للتنميـة ببعديهـا الاقتصـادي والاجتماعي، ونجم عنها أن انغمست الجزائر خلال الثمانينـات مـن القـرن الماضـي فـي أزمـة مديونيـة عميقـة وخانقـة تمخـض عنهـا تعثـر المسـار التنمـوي معلنا بذلك ضرورة صياغة رؤى واستراتيجيات جديدة للتنميـة فكانـت سياسـات الإصـلاح الاقتصـادي التـي عرفت آنذاك بسياسات **وفـاق واشـنطن .** فأضـحت بذلك المعالم الهيكلية لهذا الاقتصاد مرآة تعكس كل التغيـرات التـي تشـهدها السـاحة الاقتصـادية علـى الصعيد الدولي.

1)أهميـــة الدراســـة: تبـرز أهميـة اختيـار هـذا الموضـوع للدراسـة باعتبـار أن بـرامج الإصـلاح الاقتصادي برعاية المؤسسات المالية الدولية أضحت مـن الأطروحـات الجديـدة فـي مجـال التنميـة الأمـر الـذي يسـتدعي منـا تسـليط الضـوء علـى طبيعتهـا وآليـات التفاعـل معهـا ومـدى فعاليتهـا فـي عـلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة.

2)مشكلة الدراسة: انطلاقا مما سبق ظهرت الحاجة إلى تسليط الضوء على هذه البرامج ومدى فعاليتها فـي عـلاج الأزمـات الاقتصـادية التـي تعـاني منهـا الجزائر، و ذلك من خلال طرح التساؤل التالي: **ما مدى فعالية سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة من طرف الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟**

3)فرضيات الدراسة: تقوم هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

✓ الإصلاح الاقتصادي هو نتيجة حتمية لتعثر المسار التنموي في الجزائر و وقوعها في أزمة المديونية.

✓ تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي أدى إلى تحقيق نتائج ايجابية على الصعيد الاقتصادي .

4) أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى حصر جملة من الأهداف تتمثل في:

✓توضـيح المفـاهيم التـي لهـا علاقـة بالإصـلاح الاقتصادي

✓رصـد النتـائج الاقتصـادية الناجمـة عـن تطبيـق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

5) منهجية الدراسة: تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، من خلال التعرض إلى:

1.الإطار المفاهيمي لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

2. أثر الاصلاحات الاقتصادية على التوازنات الكلي

1.الإطار المفاهيمي لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

تعد قضية المفاهيم إحدى أهم المسائل الخلافية بـين المهتمـين والدارسـيين فـي مجـال العلـوم الاجتماعيـة، فالمفـاهيم غالبـا مـا تتضـمن رمـوزا ودلالات قيمـة وحضـارية، الأمـر الـذي يـؤدي إلـى تعدد التعريفات للمفهوم الواحد في هذا المجال ومن ثم تباين مداخل واتجاهات الاقتراب منـه، والتعامل معه لا يخرج عن هذه القاعدة باعتباره من المفاهيم المعبـرة عـن ظـواهر كبـرى فـي مجـال العلـوم الاقتصـادية، إذ تتفـاوت اتجاهـات التعريـف بـه، وتتباين نظريات تفسير الظواهر التي يعبر عنها، كما تتعدد الأبعاد والأنماط التي يتضمنها مفهومه، ضمن هذا السياق سنحاول تحديد الإطار المفاهيمي والمسار التاريخي لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

1.1. الظروف التاريخية لميلاد مفهوم الإصلاح الاقتصادي

ترجع نشأة مفهوم الإصلاح الاقتصادي – التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي– إلى ثلاثة تطورات متشابكة: احتياجات الدول النامية ذاتها، سياق المؤسسات المالية الدولية، وتطور الفكر الاقتصادي.

وفيما يتعلق بأوضاع الدول النامية فقد اتسمت بقصور السياسات الاقتصادية المحلية، و إتباع السياسات النقدية المتشددة والسياسات المالية التوسعية لاسيما في أمريكا اللاتينية وما ترتب عليها من ارتفاع لسعر الفائدة الذي انتقل من متوسط 1.3% خلال 1973–1980 إلى ما يقرب من 6% خلال 1980–1986 [1]، بالإضافة إلى طفرة أسعار النفط وما تسببت به من صدمات خارجية لتلك الدول، وبالتالي ساهمت هذه الظروف بتفاقم عجزها التجاري وزيادة حجم الديون الخارجية مما انعكس سلبيا على أدائها الاقتصادي.

أما فيما يخص المؤسسات المالية الدولية فتعبير التكيف الهيكلي تم استحداثه في سياق نافذة للتمويل التي أقرها صندوق النقد الدولي في مارس 1986 بهذا الاسم «تسهيلات التكييف الهيكلي» ، كأداة لتقديم تمويل استثنائي سريع الصرف لمواجهة مشكلات ميزان المدفوعات، مقابل شروط على مستوى عموم الاقتصاد والتي تطورت في مارس 1987 إلى «تسهيلات التكييف الهيكلي المعزز ».

أما فيما يتعلق بالتحولات في الفكر الاقتصادي تشمل انهيار الفكر الكينزي وظهور المنهج النيوكلاسيكي (اقتصاد جانب العرض)، وسادت هذه النظرية لتحل محل منهج الهيكليين .

2.1. مفهوم الإصلاح الاقتصادي وأهدافه

تعددت مفاهيم الإصلاح الاقتصادي بتعدد الكتاب عن هذا الموضوع، فهناك من يعرفه بأنه:" عملية تحتوي على تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد ووحدات الإنتاج والخدمات، و يجد أن سياسة الإصلاح الاقتصادي تعتبر عملية ذات خطوتين، تحتوي الخطوة الأولى على تغيير جذري في السياسات الحكومية بحيث تشتمل على استخدام أدوات الإصلاح الاقتصادي وتشجيع عمل آليات السوق الحر، والثانية في استجابة القطاع الخاص لمبادرة الحكومة وتحديد أفضليات وأولويات في استخدام معايير الإصلاح الاقتصادي والتفاعل حسب آليات السوق الحر وذلك في مجال قرارات الاستهلاك والإستثمار [2].

مما سبق يمكن القول أن الإصلاح الاقتصادي هو تلك الآلية الاقتصادية الهادفة إلى تعديل مسار الاقتصاد سعيا لتجنب الآثار السلبية للاقتصاد الدولي بغرض تحقيق التنمية، على هذا الأساس يمكن إيجاز أهم أهداف الإصلاحات الاقتصادية في النقاط التالية :

– تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، بحيث تكون الزيادة في معدلات النمو أكبر من الزيادة في معدل نمو السكاني، ليرتفع معدل الدخل السنوي للفرد،

– علاج التشوهات الموجودة في الاقتصاد الوطني، وتقليل عجز الموازنة العامة، وفجوة الموارد بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي،

– الكفاءة في استخدام موارد الصندوق وحسن الأداء الاقتصادي، وبالتالي زيادة قدرة البلد المستفيد على سداد مديونيته الخارجية.

في ضوء هذه الأهداف صيغت برامج الإصلاح الاقتصادي كنموذج يفرض أسلوب النمو الرأسمالي وتعديل الهياكل الاقتصادية في الدول النامية ، بما يسهل السيطرة على متخذي القرار الاقتصادي ، ويعزز التكامل والتبعية في ظل نظام اقتصادي وتجاري عالمي تحكمه علاقات تبادل غير متكافئة تتضمن انفتاح موسع من جانب الدول النامية وهيمنة شديدة من جانب الدول المتقدمة .

3.1.الأساس النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي[3]:

تستند برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحليل المدرسة الكلاسيكية الجديدة للاقتصاد الرأسمالي، فبرامج التثبيت الاقتصادي تنطلق من التحليل النيوكلاسيكي للصلة القائمة بين تراكم الديون والآليات الضرورية التي يتعين تنفيذها لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، أما سياسات التعديل الهيكلي فتنطلق من التحليل الكلاسيكي في تخصيص الموارد ورفع كفاءتها.

النموذج النقدي لميزان المدفوعات :

تمت صياغته من طرف الاقتصادي Jacques j.Polak، وينطلق من مقاربة مفادها أنه كلما ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا مفرطا كلما أدى ذلك إلى نقص في الموجودات الخارجية للبلد و فق النموذج التالي:

الكتلة النقدية M هي دالة في الدخل Y

$M=f(y)$ ..... (1)

$$\Delta M_S = K\Delta Y$$

التغير في عرض النقود ΔM_S = مقلوب دوران K مضروب في التغير في الدخل ΔY

$$w = mY.....(2)$$

w : الطلب على الواردات = m الميل الحدي للواردات مضروب في الدخل Y.

$$\Delta M_S = \Delta D + \Delta R$$

التغير في عرض النقود ΔM_S = التغير في الائتمان المصرفي ΔD + التغير في الاحتياطات ΔR

$$\Delta R = X - M + K$$

التغير في الاحتياطات الأجنبية ΔP = الصادرات X – الواردات M + تدفقات رأس المال الصافية للقطاع غير المصرفي K.

يقترح هذا النموذج اتباع سياسة انكماشية عن طريق وضع حدود عليا للائتمان المحلي و ذلك من خلال تخفيض الإنفاق العام ، وإلغاء الدعم المقدم من طرف الحكومة للأسعار و المؤسسات العاجزة، رفع الصادرات بتخفيض قيمة العملة المحلية، تحرير التجارة و تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص بهدف زيادة الإنتاج الإجمالي و إزالة التشوهات عن السوق.

وأثبتت التجارب أن هذا النموذج غير صالح التطبيق على الدول النامية للأسباب التالية:

– عدم إمكانية زيادة الصادرات لضعف الهيكل الإنتاجي، و انخفاض مرونة الطلب، كما أن سياسة تخفيض قيمة العملة أدت إلى آثار عكسية وجانبية .

– تتعرض الدول النامية إلى صدمات خارجية مثل تدهور أسعار الطاقة و ارتفاع أسعار الفائدة العالمية هذا الذي لم يعالجه هذا النموذج لتركزه على المسائل الداخلية فقط.

– نموذج الامتصاص:

تفسر هذه النظرية أساسا العجز الخارجي من زاوية تحليل الفكر الكينزي إذ تعتبر أن العجز راجع بالدرجة الأولى إلى فائض في الطلب العام على النحو الذي توضحه المعادلات التالية:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

يأخذ الميزان التجاري الشكل التالي:

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

$$A = C + I + G$$

حيث أن A: قدرة المجتمع على امتصاص الإنفاق (الطاقة الاستيعابية).

إذن:

$$X - M = Y - A$$

حسب هذا النموذج لتحقيق فائض في الحساب الجاري لا بد أن يتجاوز الدخل الوطني الطاقة الاستيعابية للمجتمع $Y \rangle A$.

وبالتالي لإنقاص الطاقة الاستيعابية A لا بد من إنقاص الاستهلاك العام والخاص C ، والاستثمار العام I، الإنفاق الحكومي G ، إي إتباع سياسة انكماشية نظرا لصعوبة زيادة الدخل الوطني Y في الدول النامية.

2. الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الاقتصادي

مما لاشك فيه أن الغاية من أي إصلاح اقتصادي هو تحقيق تقدم اقتصادي، من أجل تحسين درجة إشباع الحاجات الأساسية، وهكذا فإن الإصلاحات التي تمت في الاقتصاد الوطني يمكن إبرازها من خلال المؤشرات التالية:

1.2. مؤشرات السياسة المالية:

أولا) تحرير الأسعار:

يهدف تحرير الأسعار إلى تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة، حيث أعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى قانون 89-12 الصادر في جويلية 1989[4].

يمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتجات التي لم ينص أي قانون عن تحديدها، وهي تطبق على المنتجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد، بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات، التي من أجلها يقدم نظام العرض والطلب نتائج ايجابية لصالح الاستثمار والإنتاج والطلب، إضافة قياس كثافة المنافسة التي تمثل مؤشر ممتاز للوضعية الحقيقة للسوق [5].

حيث كانت نسبة دعم الأسعار قبل سنة 1994 تقدر بحوالي 5 % من إجمالي الناتج الوطني.

وابتداءا من سنة 1994 تبنت الجزائر سياسة جديدة للقضاء على اختلال الأسعار في السوق المحلي عن طريق استبدال نظام الأسعار المقنن بنظام جديد أكثر تلاءما مع نظام اقتصاد السوق، وسمح هذا النظام للجزائر بتخفيض حجم الدعم المقدم للأسعار إلى حوالي 0.8 % من إجمالي الناتج الوطني بنهاية عام 1996 [6].

وعليه يمكن القول أن هذا الإجراء قد ساهم بشكل فعال في القضاء على السوق الموازية وعلى ظاهرة التهريب، غير أنه أثر بشكل كبير على قدرة المواطن الشرائية، على اعتبار أن هدف الحكومة آنذاك هو تخفيض عجز الميزانية دون إتباعه بإجراءات أخرى لحماية المستهلك.

ثانيا) تثبيت الأجور:

عمدت الجزائر في نهاية 1994 إلى تجميد قانون الأجور كإجراء وقائي لكبح حجم الطلب المحلي المتنامي، والحد من ظاهرة التضخم المرتفعة نتيجة ارتفاع الأسعار بسبب إلغاء الدعم، وفي هذا الصدد تشير الإحصائيات المستقاة من الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002 إلى أن الأجور ارتفعت من 1000دج لعام 1990 كحد أدنى، إلى 4000دج لسنة 1994، أي بنسبة زيادة قدرها 300%، لتبقى الأجور ثابتة لمدة ثلاثة سنوات، أي إلى غاية ماي 1997، حيث تم رفع الأجور بنسبة 20%، ليصل عندها الأجر القاعدي ما يعادل 4800دج، لينتقل سنة 1998 إلى ما يعادل

6000دج، أي بنسبة زيادة تقدر بـ25% مقارنة بسنة 1997.

ومما لاشك فيه أن هذه الزيادة في الأجور هي نتيجة حتمية للضغوطات الاجتماعية التي نتجت بفعل اتساع الهوة أو الفجوة بين مستويات الأجور والأسعار، حيث زادت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر بـ 13 %، في حين أن هذه النسبة كانت لا تتعدى 10% قبل تطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

2.2. مؤشرات السياسة النقدية

أولا) حجم الكتلة النقدية:

للوقوف بصورة أكثر اشراقة ووضوح على تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نورد الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(1): تطور معدل نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة(1993-2008)

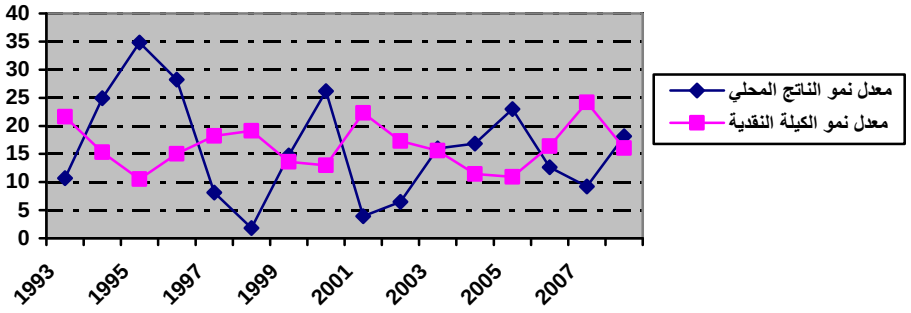

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

.O.N.S(2006), L'Algérie en quelque chiffres, résultants. 1993-2005, www.bank-of-algeria.dz
Banque d Algérie (2008), Evolution Economique et Monétaire en Algérie

نلاحظ من الشكل أعلاه أن عقد التسعينات عرف نموا كبيرا في حجم الكتلة النقدية M2 بالشكل الذي تعدى فيه معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث عمدت الجزائر إلى انتهاج أسلوب التمويل بالعجز، هذه السياسة أفرزت وضعا اقتصاديا غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، إذ يلاحظ انه بداية من سنة 1993 اخذ نمو الكتلة النقدية يتناقص حيث انخفض من 21.6%سنة 1993 إلى19% سنة 1998، من خلال اتباع سياسة نقدية تقشفية حيث تم ايقاف التمويل بالعجز، و كذا تقليص حجم الانفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، الأمر الذي ساعد على تخفيض نسبة نمو حجم الكتلة النقدية إلى 15.6% في المتوسط خلال فترة تطبيق الاصلاح الاقتصادي(1994-1998)، والتقليل من نسبة التضخم إذ انخفظت نسبته من من 39%سنة1994 إلى 5% سنة 1998[7]،

واستمر الوضع على هذا المنوال سنة 2001 حيث شهد نمو في الكتلة النقديةM2 بلغت نسبته 22.3%، لتصل سنة 2005 إلى 4146.9 مليار دج، والجدير بالذكر أن الفترة(1998-2009) عرفت معدل نمو متسارع للكتلة النقدية قرب بـ:222% بسبب السياسة الاقتصادية للرئيس عبد العزيز بوتفليقة من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، حيث خصص له ما يعادل 520 مليار دج .

ثانيا) سعر الصرف:

تمكنت البنوك الجزائرية في نهاية 1995 من خلق سوق للصرف الأجنبي يتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناءا على قوى العرض والطلب، حيث تقوم بموجبه البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالسماح بقبض العملة الصعبة والقيام بعملية المبادلات فيما بينها، مع هيمنة بنك الجزائر على العملة الصعبة بفعل عوائد النفط المحولة إليه، والجدول التالي يبين تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1990–2009)

.

جدول رقم (1): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة (1990-2009).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر الصرف	8.96	18.46	21.87	23.35	35.05	47.65	54.77	57.73	58.74
السنة	1999	2000	2001	20027	2003	2004	2005	2006	2007
سعر الصرف	66.64	75.29	77.26	79.69	77.37	72.61	73.38	71.16	66.83
السنة	2008	2009							
سعر الصرف	71.18	73.09							

Source : - Banque D'Algérie(2009), Evolution du Taux de change.
- Comptes économiques

إن نظام الصرف في الجزائر قد عرف إدخال إصلاحات واسعة عليه منذ نهاية 1987، حيث قررت السلطة العمومية تركه ينخفض بشكل منتظم ومستقر ما بين 31 ديسمبر و31 مارس 1991، فانخفض سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي من 4,87 دج في نهاية 1987 إلى 18,5 دج في جوان 1991؛ مع الإشارة إلى أنه وفي إطار الاتفاق الاستعدادي مع صندوق النقد الدولي صارت قابلية العملة للتحويل أمرا أساسيا لتحقيق النمو الاقتصادي المستمر، فاتخذ مجلس النقد والقرض قرارًا في نهاية سبتمبر 1991 يقضي بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي للقضاء على الفرق الموجود بين سعر الصرف الرسمي والموازي ليصل إلى 22,5 دج للدولار الواحد إلى غاية مارس 1994؛ وبعد إبرام الاتفاق الجديد مع الصندوق في 10 أفريل1994، شرع مجلس النقد والقرض في تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 40,7 % ليصبح سعر صرف الدينار 36 دج مقابل دولار أمريكي واحد , ليصل في سبتمبر إلى 40 دج للدولار الواحد.

وابتداء من ماي 1998 مع نهاية اتفاق إعادة الجدولة وتسهيلات التمويل مع صندوق النقد الدولي ولسبب خارجي تمثل في انخفاض سعر النفط إلى 11,9 دولار أمريكي , عرفت الاحتياطات من النقد الاجنبي تدهورا ابتداء من جوان 1998 حيث انخفضت إلى 6,846 مليار دولار[8]، مما أدى إلى التأثير على سعر الصرف الذي انخفض في نهاية 1998 مقارنة بنهاية 1997 كما استمر في الانخفاض إلى غاية بداية 2001، حيث سجل انخفاضًا في قيمة العملة الوطنية بـ 2,6 % مقارنة بسنة 2000، وهذا انخفاض محسوس يقل نوعا ما عن ذلك المسجل في سنة 2000 مقارنة بسنة

1999 والذي يقدر بـ 11,5 %، وهي نتيجة تؤكد الاتجاه نحو استقرار سعر الصرف، حيث استقر سعر الصرف عند مستوى 72.03 دينار جزائري للدولار الأمريكي في المتوسط للفترة(2002-2008)[9].

2-3. معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم

سجل تحسن ملحوظ على بعض المؤشرات الاقتصادية نتيجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية سواء على مستوى تحسن معدلات النمو الاقتصادي أو على مستوى انخفاض نسبة التضخم.

أولا) معدل نمو الناتـج المحلي:

جدول رقم (2): تطور معدل الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1990-2008)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو PIB	0.8	1.08	2.18	-2.84	-0.9	3.9	3.8	1.1	5.1
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2008	2007
معدل نمو PIB	3.2	2.5	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0
السنة	2008								
معدل نمو PIB	2.4								

Source :
- Belogbi Zakia (2005) , l'impact de la privatisation des entre prises sur la croissance économique et sur l'emploi en Algérie de 1994 - 2002, Annaba.
- Office National Des statistique, L'Algérie en quelques chiffres.

بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي فقد طرأ عليه تحسنا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، حيث ارتفع معدل نموه من أقل من الواحد الصحيح (-0.9%) لعام 1994 إلى 3.9 % و3.8 % عامي 1995 و 1996 على التوالي، لكنه انخفض مرة أخرى عام 1997 إلى 1.1 % بسبب انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، لكنه ارتفع مجددا عام 1998 إلى حوالي 5.1%، وبعد هذه الفترة عرف نوع من الاستقرار النسبي إذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 3.12 % خلال الفترة (99-2002)، بعدها عرف تحسنا ملحوظا حيث سجل نسبة 6.9 % و5.2% و5.1 % عامي 2003 و2004 و2005 على التوالي.

وهذا النمو لا يرجع كله إلى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر وحده، بل لعدة اعتبارات منها: العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي.

إضافة إلى ذلك التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية، وأخيرا تأثير الأزمة المالية العالمية (2008) على الاقتصاد الوطني.

ثانيا) مـعدلات التضخم

جدول رقم (3): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-2008)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	17.9	25.9	31.7	20.5	29.05	29.78	18.69	5.73	4.95
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	4.6	4.7	2.5	3.5
السنة	2008								
معدل التضخم	4.4								

Source :
- Bouzidi (1999), les années 90 de l'économie Algérienne, ENAG-Alger, P24.
- Boutaleb Kouider (2005), Efficacité des politiques économique et croissance, le cas de l'Algérie, Journée D'étude, Université Badji Mokhtar, Annaba.

استقراءا للجدول أعلاه نتبين وأن معدل التضخم عرف نموا متسارعا، حيث وصلت نسبته إلى 29.78% كأقصى حد له عام 1995، ثم انخفضت بشكل مفاجئ عامي 1996 و1997 حيث بلغت حوالي 18.69 %و5.7%، بعدها واصل معدل التضخم انخفاضه حيث وصلت نسبته إلى 0.34% عام 2000 كأدنى نسبة تضخم تعرفها الجزائر منذ الاستقلال.

ويمكن إرجاع أسباب هذا الانخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي مثل: تحرير الأسعار، وتخفيض العجز في الميزانية العامة، والتحكم في حجم الكتلة النقدية، وإتباع أساليب جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة وسياسة التحكم في الأجور.

إلا أنه ارتفع من جديد عام 2001 إلى حوالي 4.23 % بسبب ارتفاع الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموها في تلك السنة حوالي 24.9 % بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، وعلى الرغم من تراجعه إلى 1.42 % عام 2002، إلا أنه ارتفع مجددا إلى حوالي 4.6 % و 4.7 % عامي 2004 و 2005.

4.2. مؤشرات المديونية الخارجية:

للوقوف بدقة حول تطور حجم المديونية الجزائرية نورد الجدول التالي:

جدول رقم (4): تطور الديون الخارجية في الجزائر للفترة (1990-2008).

الوحدة: مليار دولار

السنوات	ديون متوسطة وطويلة	ديون قصيرة الأجل	الديون الإجمالية	السنوات	ديون متوسطة وطويلة	ديون قصيرة الأجل	الديون الإجمالية
1990	26.598	1.791	28.379	2000	25.088	0.173	25.261
1991	20.636	1.239	27.875	2001	22.441	0.260	22.571
1992	25.886	0.792	26.678	2002	22.540	0.102	22.642
1993	25.024	0.700	25.724	2003	23.203	0.15	23.353

21.821	0.41	21.411	2004	29.486	0.636	28.850	1994
17.192	0.707	16.485	2005	31.573	0.256	31.317	1995
5.612	0.550	5.062	2006	33.641	0.421	33.23	1996
5.606	0.717	4.889	2007	31.222	0.162	31.060	1997
5.586	1.304	4.282	2008	30.474	0.212	30.262	1998
25.261	0.173	25.088	2000	28.315	0.175	28.140	1999

Source : Banque D'Algérie (2009), Evolution Economique et monétaire En Algérie.

استقراءا للجدول أعلاه يمكن القول أن المديونية الخارجية الجزائرية مرت في تطورها خلال الفترة (1990-2009)، بأربعة مراحل أساسية يمكن إيجازها فيما يلي:

أ)المرحلة الأولى (1990-1993): عرفت هذه المرحلة انخفاض إجمالي الدين بمعدلات متناقصة، حيث انتقلت من 28.37 مليار دولار سنة 1990 إلى ما يقارب 25.72 مليار دولار سنة 1993 أي بنسبة تراجع تقدر بـ (- 9.34 %).

والجدير بالملاحظة أن هذه الفترة عرفت تراجع أسعار النفط الأمر الذي نتج عنه تراجع معدلات النمو الاقتصادي انخفاض احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، هذا الوضع فرض عليها اللجوء إلى مؤسسات النقد الدولية للاقتراض، حيث استفادت الجزائر بموجبها على 300 وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991، مما أدى إلى تقليص قدرتها على تسديد ديونها[10].

ب)المرحلة الثانية (1994-1999): خلال هذه المرحلة قامت الجزائر بمجهودات جبارة لغرض التصحيح الهيكلي للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الديون المتوسطة وطويلة الأجل بنسب معتبرة، حيث بلغت ذروتها سنة 1996 بقيمة إجمالية تقدر بـ 33.23 مليار دولار، أي بنسبة 98.78% من إجمالي الديون الخارجية، ويبقى السبب الرئيسي هو تدني أسعار النفط وكذلك تدهور خطير في الوضعية الأمنية، وعمليات التخريب التي مست الاقتصاد الوطني، وعمليات الاختلاس للأموال المخصصة لإعادة الجدولة.

لتعرف بعد ذلك الديون الخارجية إتجاها تنازليا بداية من سنة 1997، حيث انخفضت بنسبة(-8%) لتصل سنة 1999 حوالي 28.31 مليار دولار، أي بمعدل انخفاض بـ(-15.84 %) مقارنة بسنة 1996، ولعل السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنة، أين بلغت 34 دولار للبرميل، والتي انعكست على انخفاض نسبة خدمة الدين.

ج)المرحلة الثالثة (2000-2005): خلال هذه الفترة عرفت الديون الخارجية انخفاضا بوتيرة متناقصة، حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 25.26 مليار دولار، أي بانخفاض (- 11.99%) مقارنة بسنة 1999، لتصل سنة 2005 ما يعادل 17.19 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ (-32 %) مقارنة بسنة 2000، وبمعدل نمو في المتوسط يقدر بـ (-7.53 %).

د)المرحلة الرابعة (2006-2009): عرفت هذه الفترة انخفاضا كبيرا للديون الخارجية مقارنة بالفترة السابقة، حيث وصل إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006 ، بعدما كان 17.19 مليار$ سنة 2005، أي بنسبة تراجع تجاوزت 60 %، وشهدت هذه الفترة نوعا من الاستقرار النسبي، إذ بلغ معدل نموه في المتوسط حوالي 5.6 % للفترة (2006-2008) لتصل خلال الثلاثي الثاني لسنة 2009 إلى ما

يعادل 5.32 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض(-5.2%) مقارنة بسنة 2006.

إن هذا الانخفاض الكبير لحجم الديون الخارجية يرجع إلى القرار الذي اتخذه فخامة الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** لسنة 2005، والمتعلق بوقف الاستدانة من الخارج وإتباع سياسة التسديد المسبق للديون. ضف إلى ذلك تحسن احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي نتيجة ارتفاع عوائد النقد، وتعتزم الجزائر حاليا الاعتماد على التمويل الذاتي دون اللجوء مجددا إلى الاستدانة.

ونتيجة للظروف السابقة نجحت الجزائر في تسوية ملف المديونية الخارجية، التي كانت تمثل عائق لها، فقد ساهمت سلسلة الاتفاقيات المبرمة مع الدول 16 العضوة في نادي باريس، والبنوك الدائنة العضوة في نادي لندن، فضلا عن الاتفاقيات التي أبرمت مع الهيئات المالية الجهوية، وعدد من الدول العربية مثل:العربية السعودية، في تخفيض قيمة المديونية الخارجية في نوفمبر 2006 إلى أقل من 5مليار دولار أو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي[11].

والجدير بالذكر أن الجزائر دفعت برسم اتفاق مع نادي لندن أكثر من 807 مليون دولار، وعليه فإن الجزائر سددت خلال ظرف قصير ما لا يقل عن 6.8 مليون دولار لدى نادي لندن، وسددت بصورة مسبقة مبلغ 8.7 ملياردولار لدول نادي باريس، وقد كشف تقرير أعدته لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، أن الجزائر وفرت من خلال تسديدها المسبق لديونها الخارجية مبلغ 2 مليار دولار.

5.2.المؤشرات الاجتماعيـة

لقد شهد الاقتصاد الوطني ضغوطات كبيرة في الطلب على الشغل خاصة بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي، ونتج عن ذلك نقص مناصب الشغل بسبب انعدام مشاركة القطاعات المنتجة وبالخصوص قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية، والجدول التالي يعطي صورة واضحة عن وضعية البطالة في الجزائر.

جدول رقم (5): تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2008).

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة	19.65	21.0	21.3	27.1	27.9	28.1	28.3	26.4	28
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	29.8	29.77	27.30	25.00	23.70	17.7	15.3	12.3	11.8
السنة	2008								
معدل البطالة	11.3								

Source : 1- Baya AR HAB(1998), Les effets sociaux du PAS dans le cas de l'Alg?rie, les cahiers du cread, centre de recherche en ?conomie, Alger, p 44.
2- Banque d'Alger (2009), Opcit.

على الرغم من أن برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة التوازن لبعض المؤشرات الاقتصادية، فإن الحالة العامة لمستوى التشغيل قد تدهورت كثيرا نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ارتفعت نسبة البطالة إلى حوالي 28.1 %، 28.3 % عامي 1995، 1996 على التوالي، واستمر معدل البطالة في الارتفاع حيث بلغ عام 1999 أقصى نسبة له بحوالي 29.8 % قدرت بحوالي 2.3 مليون شخص، سببها عمليات التسريح الجماعي من مؤسسات القطاع العام، وتمثل فئة الشباب أكثر من

80% من نسبة العاطلين عن العمل، و 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل منهم خريجي الجامعات والمعاهد، حيث ارتفع الطلب المتزايد عن العمل ما بين 250 ألف إلى 300 ألف طلب سنويا[12].

وفي ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي، وتنامي دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية الجزائرية، ودعم الدولة لتشغيل الشباب، تراجع معدل البطالة في السنوات الأخيرة حسب إحصائيات رسمية، حيث بلغت نسبته عام 2008 حوالي 11.3% مقابل 25 %، و23.7 % عامي 2002 و2003 على التوالي.

والجدير بالإشارة أن الطبقة الفقيرة في الجزائر والتي لا تتجاوز دخلها 2 دولار يوميا بلغت 23 %، أما تقرير سنة 2005 فيؤكد على أن الطبقة الفقيرة تمثل 17% بعدما كانت لا تتجاوز 12% مع نهاية الثمانينات، أما أولئك الذين يعيشون تحت خط الفقر، أي الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 30 دولار، أي حوالي 1900دج شهريا هم 2% من السكان، كما يؤكد التقرير أن حدة الفوارق الاجتماعية قد تضاعفت خلال السنوات الأخيرة، حيث أن 20% من أغنى الفئات في المجتمع الجزائري تستحوذ على 50% من الدخل فيما لا تتحصل 20% من الفئات الفقيرة إلا على 7%[13].

مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح الاقتصادي عملت على ازدياد درجة الحرمان البشري في إشباع حاجاته الأساسية في الغذاء والتعليم والصحة والإسكان وغيرها، نظرا لما أسفرت عنه هذه البرامج من سياسات تعمل على خفض النفقات ذات الطابع الاجتماعي في الموازنة العامة.

الخاتمـــة

ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الوضع الاقتصادي الجزائري، و جعلته في صف اقتصاديات الدول النامية متوسطة الدخل، من خلال تحسين وضع بعض المؤشرات الاقتصادية الهامة في الجزائر، إلا أن هذه النتائج الايجابية التي تحققت على مستوى مؤشرات التوازن النقدي و التي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية لم تكن تخفي بعض الحقائق و الظواهر.

إن هذه التوازنات الكلية هشة والمؤشرات مضللة، فالكثير من النتائج المحققة، كانت بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات، ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي.

ثم إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي، أما ما تعلق بجانب العرض الكلي، فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل، حيث نسجل ضعف الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات –عدا قطاع المحروقات– الشيء الذي انعكس سلبا على مؤشر النمو الاقتصادي.

قائمـــة الهوامش

1– جودة عبد الخالق ، سياسات التكيف الهيكلي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، الأكاديمية العربية للعلوم، المجلد الرابع، بيروت،2007 ص .203

2– ناظم حنفي ، الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية، جامعة طنطة، القاهرة، 1992، ص 191.

3– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، د.م.ج، 2003، ص 278.

4– القانون رقم 89-12، المؤرخ في 1989/07/05، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 29-1989.

5- Yousef Deboub, Le nouveau mécanisme économique en Algerie, OPU, Alger, 1985, p101.

6- محمد زايد بن زغيوة ، الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005، ص 122.

7- بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثالث، القاهرة، مصر، 2003، ص 20.

8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2001، ص356.

9- محمد بوقموم، نحو تحقيق تنمية اقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دكتوراه دولة في الاقتصاد غير منشورة، جامعة عنابة، 2010، ص 193 .

10- الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة للنشر للتوزيع، الجزائر، 1996، ص 196.

11- ص. حفيظ، الجزائر تتخلص من شبح الديون الخارجية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، العدد صفر، السنة الأولى، الجزائر، 2008، ص 12.

12- Office national des statistiques, L'Algérie en quelques chiffres, 1998.

13- روابح عبد الباقي، المديونية الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 240.